المتغيرات الإستراتيجية والأمن الوطني العراقي
(دراسة في توظيف الفرص)

م.د سهاد اسماعيل خليل(*)

المقدمة

تعبر التحديات الأمنية وتطورها على مستوى الأداء الاستراتيجي العالمي وتأثيرها في حركة التفاعلات العالمية و الإقليمية والداخلية عن نمط جديد من التعامل الدولي المشترك ، ولاسيما بعد تطور الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وما أفرزته الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من متغيرات سياسية واقتصادية وأمنية بعد أحداث 11 أيلول 2001 . والعمل وفق إستراتيجية (الفوضى الخلاقة) لإعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط وفق الرؤية الأمريكية وما أفضت إليه من حركة التغيير في المنطقة العربية بما يعرف بالحراك العربي أو (الربيع العربي) . ومالاحقه من تطورات وتفاعلات سياسية إقليمية – عالمية كانت لها أبعاد أمنية خطيرة نتجت لنا مايعرف اليوم بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) واحتلال أجزاء . واسعة من العراق وسوريا فضلا عن تهديد شامل للبيئة الإقليمية والعالمية

ولكون العراق جزء من بيئة إقليمية تعد في الوقت الحاضر مركز التفاعلات العالمية وعلى مختلف المستويات ، ولما يتمتع به العراق من مكانة جيوسياسية في المنطقة ، فأن أمنه الوطني ارتبط بأمن المنطقة بشكل خاص والأمن العالمي بشكل عام

(*)كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين.

لاسيما بعد حزيران 2014 وتصاعد وتيرة التنافس العالمي والإقليمي على تحقيق المصالح في المنطقة بشكل عام وفي العراق بشكل خاص . وبما إن الأمن الوطني هو احد مكونات الإستراتيجية الشاملة ، إلا انه يعد الركيزة الأساسية في بناء الإستراتيجية الشاملة للعراق لما يتمتع به العراق من خصوصية أمنيه تتيح له التعامل الاستراتيجي وفق معطيات التنافس الإقليمي والعالمي .

وهنا لابد من تأكيد حقيقة تاريخية مفادها إن الإرهاب صناعة أمريكية بحتة ولنتذكر هنا الاحتلال السوفيتي لأفغانستان وسلسلة الإجراءات الأمريكية المترتبة على ذلك الحدث الخطير وماترتب عليها من دعم لمجموعات متطرفة صارت فيما بعد قواعد التنظيمات الإرهابية ومصدرها الأساس في العالم .

إشكالية البحث

يسعى العراق بمختلف السبل إلى تبني إستراتيجية أمنية ذات قدرة على الاستجابة السريعة والمرنة للتحديات الراهنة وضمان متطلبات الأمن الوطني العراقي فضلا عن استعادة المكانة والدور الفاعل للعراق مما يتطلب سعي العراق إلى التعامل الكفوء مع التغيرات الهيكلية والبنيوية والتحولات الفكرية في صياغة إستراتيجية أمنية معاصرة تتبنى فكرة الأمن المشترك مستعينا بالمقومات الجيوستراتيجية والحرب على الإرهاب .

فرضية البحث

ثمة علاقة بين متغيرات البيئة الإستراتيجية للعراق والتحديات الأمنية من جانب وبين الاستجابة الكفؤة لإستراتيجية الأمن الوطني العراقي بمعنى إن كثافة التفاعلات المؤثرة في البيئة الإستراتيجية العراقية تنتج فرصا يمكن لصانع القرار السياسي العراقي إن يوظفها لجهة تعزيز الأمن الوطني العراقي .

منهج البحث

عندما تتم دراسة أية ظاهرة سياسية بشكل عام لايمكن الاعتماد على منهج محدد دون اللجوء للمناهج الأخرى ، لاتساع نطاقها وتعدد العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية . لذا تم الاعتماد على عدد من المناهج العلمية ، فقد كان أهمها المنهج

التحليلي لتحليل المعلومات ودراسة المتغيرات والأحداث ومعرفة الفرص والتحديات التي تواجه الأمن الوطني العراقي وكيفية تأثيرها في أعادة تفعيل الدور العراقي من خلال تحليل مقومات القوة ونقاط الضعف . والمنهج الاستشرافي المستقبلي لبناء الاحتمالات المستقبلية لموضوع الدراسة وفق معطيات تسهم أمكانية تحقيق الاستقرار الأمني الوطني العراقي .

أولا : المكانة الجيوستراتيجية للعراق

عند تناول الأمن الوطني لأية دولة يتطلب منا وضع تصور استراتيجي امني في أطار تصور استراتيجي امني إقليمي وعالمي. وهذا التصور الأمني لايكون بمعزل عن مكانة الدولة الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية في أن واحد. لاسيما ونحن نتناول موضوع الأمن الوطني العراقي ومايشكله العراق من مكانة جيوستراتيجية فاعلة في الاستراتيجيات العالمية، اذا وهبت الجغرافية للعراق موقعاً استراتيجيا لايمكن تجاهله او التغاضي عنه عند وضع أية إستراتيجية لقوى عالمية، على مر التاريخ كان العراق محط أنظار القوى العالمية وهدفاً استراتيجيا لتلك القوى، ويعد العراق من دول العالم التي شهدت عبر تاريخه الطويل التقاء سياسات متضاربة، وأيديولوجيات متنوعة، وقوى متصارعة سعت إلى بسط نفوذها في المناطق والدول الأكثر تأثيرا في تحقيق الهيمنة العالمية .

يتميز الموقع الجغرافي للعراق بامتداداته الإستراتيجية إذا يحتل الجزء الشرقي من منطقة الهلال الخصيب، الذي يحيط بشبه الجزيرة العربية من الشمال وتحده إيران من الشرق، وتركيا من الشمال وسوريا والأردن من الغرب ومن الجنوب تحده المملكة السعودية والكويت، وتطل بساحل قصير على الخليج العربي لا يزيد عن 36 ميلاً وهو بذلك يعتبر دولة شبه مغلقة، أي ليست له سواحل بحرية طويلة. ولقد احتل العراق منذ القدم موقعاً استراتيجياً مهماً، فمنذ أكثر من 22 قرن عبرت جيوش الاسكندر المقدوني أراضي العراق، في طريقها إلى الهند، كما كان هدفاً للمغول، وانطلقوا منه في غزوهم إلى بقية المشرق العربي، وكان العراق منذ القدم منطقة التقاء طرق التجارة بين شبه الجزيرة ووسط آسيا والهند، كما أنها كان يمثل منطقة تبادل الأفكار والثقافات بين الشرق والغرب (1).

وتأتي أهمية الموقع الاستراتيجي للعراق في التاريخ المعاصر في النظر إليه على أنه معبر بري بين الاتحاد السوفييتي (السابق) والبحار المفتوحة، إذ عن طريقه يمكن للاتحاد السوفييتي (السابق) الاتصال بالخليج العربي والمحيط الهندي، كذلك عُد العراق حلقة المواصلات الجوية بين أوروبا وآسيا، وتلتقي فيه جميع الطرق البرية التي تصل جنوب شرق أوروبا وشرق البحر المتوسط بالخليج العربي جنوباً، وإيران وباكستان والهند شرقاً ، يعتبر العراق مكاناً لالتقاء العوالم الإسلامية الثلاث، العربي، والفارسي، والتركي، وأراضي العراق تمتد من الخليج العربي وحتى تركيا، أي أنه يشكل البوابة الشرقية للعالم العربي (2) .

ويقول وليم هملتون إن الخبراء الاستراتيجيين في وزارة الدفاع الأمريكية وفي مجلس الأمن القومي الأمريكي ينظرون إلى العراق بأنه قلب المنطقة العربية الآسيوية، وأن السيطرة على العراق تعني السيطرة على البترول، والتحكم في خطوط المواصلات الإستراتيجية، وتطل على الخليج العربي وتتحكم في الهلال الخصيب (3) .

إذ وفق هذا التصور فأن العراق يمتلك موقعاً جيوسياسيا متزايد الأهمية ، وهذا ما أكدته النظريات الجيوستراتيجية ، حيث أشار إلى تلك الأهمية مفكري النظريات الجيوبولتيكية والإستراتيجية أمثال (نيكولاس سبيكمان) فضمن نظرية الإطار الأرضي يشكل العراق هلالا يحيط بالقلب الروسي ، ومن يحكم سيطرته على منطقة الإطراف يحكم اوراسيا ومن يحكم اوراسيا سيتحكم بجيوبولتيكية العالم . وبناءا على ذلك يمكن وضع معادلة تحدد مكانة العراق الجيوستراتيجية (من يسيطر على العراق ، يتمكن من السيطرة على الشرق الأوسط ، ومن يسيطر على الشرق الأوسط ، يتحكم في الإستراتيجية العالمية) ، ومن هنا يمكن تفسير التنافس العالمي على العراق وفي مختلف الحقب التاريخية ، ولاسيما التنافس الأميركي – الروسي الذي له إبعاد جيوستراتيجية ترتبط بالهيمنة العالمية (4) .

وعليه فأن الأهمية الجيوستراتيجية للعراق تأتي من موقعه المتميز في منطقة الشرق الأوسط ، إذ هذه الأهمية تأتي من أهمية إقليم الشرق الأوسط من جهة ووقوعه في قلب ما يعرف اليوم بقوس الأزمات ، حيث يشكل الأمن العراقي ووفق موقعه

الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط أهمية متزايدة ولاسيما في الوقت الحاضر لأمن المنطقة ككل ، فلو القينا نظرة على جيوبولتيكية العراق فأننا ندرك لا يمكن لأية دولة في المنطقة إن تضع إستراتيجية أمنية دون فهم وأدراك الوضع الأمني في العراق ، إذ وفق هذه الجيوبولتيكية والتي تعد ميزة (فرصة) وعبء (تحدي) في إن واحد للأمن الوطني العراقي نجد أمام العراق فرصة تاريخية في تحويل هذا التحدي إلى ثقل استراتيجي يسهم في أعادة الدور والمكانة الإقليمية للعراق .ومن خلال الجدول أدنا يمكن إن نفسر الارتباط الأمني بين الأمن الوطني العراقي وامن المنطقة وكيف يمكن للعراق إن يوظف هذه الارتباط بما يحقق المصالح العراقية .

أطوال حدود العراق مع البلدان المجاورة

الدولة	الطول (كم)	النسبة المئوية
الأردن	178	5 ,14
الكويت	195	5 ,63
تركيا	377	10 ,90
سورية	600	17 ,33
المملكة العربية السعودية	812	23 ,45
إيران	1300	37 ,55
المجموع	3462	100%

المصدر:– جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ، 1994، بغداد، 1995م، ص [5].

وعند تفسير هذه الأطوال الحدودية يمكن القول إن العراق يعد العمق الدفاعي الجيو استراتيجي للأردن والعكس كذلك ، والعمق الأمني السوري هو العراق والعكس كذلك أيضا ، ودول الخليج متمثلة بالكويت والسعودية فأنها وعمقها الاستراتيجي يرتبط بالعراق بصورة مباشرة ، فضلا عن تركيا التي ترتبط جيوبولتيكيا وامنيا بالعراق في نواحي عديدة من حيث الامتداد الجغرافي وقضية حزب العمال الكردستاني من جهة

والقضية الكردية واحتلال الموصل وقرب (داعش) من الحدود التركية ، لذا فالعراق يقع ضمن مايعرف بالمجال الحيوي الأمني التركي .

أما بالنسبة لإيران وما تمتلكه من امتداد جغرافي يعد الأكبر والأكثر تأثيرا وفاعلية بما يشكله من نسبة 37,55% من الحدود العراقية على الأمن الوطني العراقي والأمن الوطني الإيراني على حد السواء ، فضلا عن ذلك إذ يمتلك العراق العمق الحضاري والديني والإنساني مما يجعل الأمن الوطني العراقي يرتبط بالأمن الوطني الإيراني ويعدّ المجال الحيوي لإيران في تحقيق المصالح والأهداف الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص (6) .

تبعا لذلك فأن للعراق ودول المنطقة ولاسيما دول الجوار الجغرافي مجال حيوي يشكل نقطة التقاء وتجاذب المصالح بين الدول في أن واحد . ولاسيما بعد 9 نيسان 2003 وما أحدثته من تطورات وتحولات سياسية وأمنية ليس على العراق فحسب بل على المنطقة برمتها . هذا التحول احدث هاجس امني – سياسي دفع دول المنطقة إلى العمل على إيجاد استراتيجيات أمنية وعلى مستوى عال من التخطيط لحماية حدودها من جهة ومصالحها وأنظمتها السياسية من جهة أخرى ، مدركة بأن التدهور الأمني في العراق ماهو إلا بداية لتدهور أمني قادم لامحالة لدولها نتيجة الحتمية الجغرافية والتاريخية والحضارية (7). وبدأت تتصاعد وتتزايد وتيرة المخاوف الأمنية لاسيما بعد 10 / حزيران 2014 بعد أن تمكن مايعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من السيطرة على الموصل ثاني اكبر المدن العراقية وعقب سيطرتها على الموصل واصلت (داعش) توسعها باتجاه محافظتي كركوك وصلاح الدين والسيطرة على بعض المدن فيها وصولاً إلى إطراف مدينة اربيل (8). مما جعل (داعش) وبكل مايحمله من فكر متطرف يقترب من الحدود التركية ويشكل هاجس امني كبير للحكومة التركية . وكذا الحال بالنسبة لما يشكله (داعش) من تهديد مباشر لإيران على اعتبار هنالك اختلاف فكري عقائدي بين تنظيم (داعش) وإيران ، وتهديدها لإيران بشكل مباشر بضرب مصالحها في العراق ، فضلا عن التهديد القائم بالنسبة للأردن ودول الخليج العربي ومصر ، فضلا عن احتلالهم أجزاء واسعة من سوريا

وتمركزه في مناطق الامتداد الجغرافي المشترك مع العراق مما يؤهله لقيام دولته المزعومة (9) . إلى جانب تهديد المصالح الأمريكية والقوى العالمية الأخرى في العراق وسوريا على حد السواء (10) .

وعند إلقاء نظرة على هذه التحولات الأمنية الخطيرة ، نجد أنها تشكل تحدي كبير للأمن الوطني العراقي وهذا مايعيشه العراق حاليا ، إلا انه ومن منظور استراتيجي يمكن تحويل هذه التحدي القائم إلى فرصة ، لاسيما إذا ماتم إدراك وتفعيل مقومات وأدوات الأمن الوطني العراقي وتوظيفها استراتيجيا وأحالتها إلى قدرة سياسية وكفاءة في الأداء السياسي الذي بدوره يعد الركيزة الأساسية لكفاءة المقومات والأدوات الأخرى بما فيها كفاءة الأداء الأمني والعسكري وهذا ما يتحقق اليوم بعمليات التحرير التي يقودها الجيش العراقي . يشكل العراق عامل استقرار في المنطقة وتوازنها ، إذ يشكل مثلثاً قائم الزاوية إضلاعه تركيا وإيران والعمق العربي (11) ، وهو بذلك يكون حجر الزاوية في الركن الشمالي الشرقي للأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط . وإذا ما أدرك صناع القرار هذه الأهمية والمكانة الجيوستراتيجية للعراق من موقع جغرافي وامتداد حضاري فانه يمكن وعبر إستراتيجية التحالفات المعاصرة القائمة على أساس الفعل والمصلحة والترتيبات الأمنية المشتركة ، أو بما يعرف اليوم بعولمة الأمن (*) إذا ما عرفنا إن تهديد الإرهاب اليوم يطال العالم ككل وليس العراق فقط ، فأنه يمكن توظيف هذه الفرصة في أعادة وأحياء الدور العراقي في الترتيبات الإقليمية أو العالمية من توظيف تأثيرات الأمن في العراق على كلا البيئتين عبر حركة التفاعلات العالمية والإقليمية باعتباره ركيزة إستراتيجية لضمان امن الشرق الأوسط وبالتالي امن المنطقة (12) . إذا ما انطلقنا من فكرة أساسية إن العراق هو قاعدة الانطلاق والتحركات العالمية للقضاء على الإرهاب أو ما يعرف اليوم بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) .

ثانيا : المتغيرات الإقليمية (الفرص الإقليمية)

تشكل البيئة الإقليمية نطاقاً فرعياً ضمن أطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام العالمي ، وبما أن النظام العالمي في حالة حركة مستمرة تنتج عنها أطوار من التغيير قد تزداد وتيرة سرعتها أو تقل وفق الأحداث والتطورات المرتبطة بفعل التأثير

والتأثر بين البيئة الإقليمية والبيئة العالمية ، لذا فهناك أقاليم تتغير بالوتيرة ذاتها التي تتغير بها البيئة العالمية .

وتعد البيئة الإقليمية للشرق الأوسط من البيئات التي تزداد وتيرة التغيير بها وفق الوتيرة ذاتها من التغيير في البيئة العالمية ، كونها ترتبط ارتباطاً جيوستراتيجيا بمصالح القوى العالمية لذا تعد البيئة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط إحدى ركائز التغيير في البيئة العالمية (13).

إن من مسلمات دراسة بيئة الشرق الأوسط الإستراتيجية ولا سيما العربية ، أنها أصبحت بيئة متداخلة مترابطة معقدة للغاية، ترتبط أزماتها ببعضها ارتباطًا وثيقًا، حيث لا يمكن تحقيق انفراج في أي اتجاه دون تسوية جملة المتغيرات التابعة للأزمة المراد تسويتها. ولكون العراق جزء من بيئة إقليمية تعد في الوقت الحاضر مركز التفاعلات العالمية وعلى مختلف المستويات ، ولما يتمتع به العراق من مكانة جيو سياسية في المنطقة ، فأن أمنه الوطني ارتبط بأمن المنطقة بشكل خاص والأمن العالمي بشكل عام لاسيما بعد 2003 وتصاعد وتيرة التنافس العالمي والإقليمي على تحقيق المصالح في المنطقة بشكل عام وفي العراق بشكل خاص . وبما أن الأمن الوطني هو من مكونات الإستراتيجية الشاملة (14) ، إلا انه يعد الركيزة الأساسية في بناء الإستراتيجية الشاملة للعراق لما يتمتع به العراق من خصوصية أمنيه تتيح له التعامل الاستراتيجي وفق معطيات التنافس الإقليمي والعالمي . وعليه سيتم تقسيم هذه المتغيرات (الفرص) وفق الأتي :-

1. الحراك العربي

دخلت المنطقة العربية بعد عمليات التغير في بعض الأنظمة العربية نتيجة مايعرف بالثورات الشعبية العربية مرحلة تحول كبير ارتبطت وتجلت أهميتها بشكل أساس في اختلالات أمنية وسياسية ، أثرت على الحركة السياسية لهذه الدول لاسيما في مجال محيطها الإقليمي ، وحدت من حركة التفاعلات السياسية الخارجية على مستوى العلاقات الثنائية أو العلاقات الدولية (15) . فضلا عن التداعيات العميقة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي . هذه المتغيرات ولدت أزمات حادة لدول التغيير ، أذا

ماعلمنا أن التغيير يولد تحولات داخلية وخارجية ولاسيما التحولات الداخلية على اعتبار أنها بيئة الحدث وحركة الفعل ومركز التفاعل ، وهذا التحول سينعكس إيجابا أو سلبا على حركة السياسة الخارجية للدولة ومن ثم في مكانتها الإقليمية ، فمثلا شهدت مصر تحولات سياسية داخلية جذرية انعكست على البيئة الإستراتيجية المصرية ككل ، وهذا التأثير انعكس على السياسة الخارجية لمصر ولاسيما التوجهات المصرية الإقليمية بشقيها الأفريقي والعربي (16) . وهذا التحول والتغيير يسببه التغيير الجذري الذي تشهده الدول والذي يولد الرغبة في نهج سلوك سياسي – استراتيجي يختلف عن المراحل السابقة .

وبما إن المنطقة العربية تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط الإقليم الأكثر فاعلية وتأثير في حركة الاستراتيجيات العالمية لما له من مقومات جيواستراتيجية تؤهله لان يتصدر المشهد السياسي العالمي من جهة ، وما يحققه من متطلبات نمو واستمرار الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأميركية من جهة ورغبة القوى المنافسة في مواجهة الهيمنة الأميركية . لذا فان عملية التغيير والحراك الناتج عنه في المنطقة ولاسيما الحراك العربي وبما يشهده من تصاعد واحتدام الصراع بين الأنظمة العربية وجماعات إرهابية أو حركات شعبية تسعى إلى تغيير الأنظمة السياسية ، أو دول إقليمية تعمل على إن تكون مركز لتلك التفاعلات كما هو الحال مع تركيا وإيران (17) . وفي ظل هذه التحولات والتطورات وارتباطا بموضوع البحث فأن الأمن يعد المحور الرئيس الذي تدور حوله المحاور والأخرى ، وان أي تصور استراتيجي لأية دولة من دول الإقليم لا يكتمل إلا بتصور امني مشترك لدول المنطقة وهذا ما نلاحظه من حركة الإستراتيجية في الإقليم والمنطقة العربية بشكل خاص عبر إستراتيجية التحالفات والترتيبات الأمنية الثنائية أو الإقليمية أو العالمية .

هذا التحول نتج عنه ظهور جماعات وتيارات دينية البعض منها كان محظور في معظم بلدان التحول العربي ، إذ هذه التيارات أصبحت تيارات وقوى سياسية فاعلة وذات ثقل سياسي مؤثر في العملية السياسية كما هو الحال في صعود الأخوان المسلمين في مصر وفوزهم في الانتخابات الرئاسية (18)، وصعود التيار الإسلامي في

تونس واستلامه زمام المبادرة والقيادة (19)، وهذا الصعود كان نتيجة حتمية لسياسات الأنظمة السابقة . إلى جانب الأنظمة الإسلامية التي ظهرت في مصر وتونس ظهرت جماعات وتيارات دينية أخرى عملت دور المعارضة بل وانتهجت السلوك المسلح لمواجهة عملية التغيير كما هو الحال في ليبيا (20) ، فضلا عن التيارات الإسلامية التي ظهرت في سوريا بعد عام 2011 ورغبتها في التغيير وإسقاط الحكومة السورية ، وما نتج عنه من ظهور حركة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والصراع فيما بينهم من جهة والنظام السوري من جهة أخرى ولد حالة من الانهيار الأمني للمنظومة الجيوبولتيكية المحيطة بسوريا (21) .

هذه التطورات جعلت من دول المنطقة تدرك أهمية الترابط الأمني فيما بينها مدركة إن مفهوم الأمن يتجه أساساً إلى قواعد التعامل الدولي الإقليمي، أو بعبارة أكثر دقة ينبع من خصائص الإقليم الجيوبوليتيكية ، بهذا المعنى يمكن القول إن مفهوم الأمن يتضمن نوعاً من التوازن بين الأنانية الذاتية بقصد الحماية الوطنية من جانب ، ومنطق سياسة الجوار بما تفرضه من التزامات التعايش والتعامل السلمي من جانب آخر(22). وفق هذا التصور سعت دول المنطقة على صياغة تصورات أمنية مشتركة على الرغم من تقاطعها الفكري والاستراتيجي ألا انه هنالك أدراك واضح إن عملية مواجهة الإرهاب المتمثل بالتيارات الإسلامية المتطرفة وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لا يكون بصورة منفردة وإنما يتطلب عمل إقليمي – دولي مشترك ، فكان الحراك العربي بعدة مستويات

- المستوى الأول : المنظومة العربية وتركيا والولايات المتحدة الأميركية (التحالف الدولي ضد الإرهاب) .
- المستوى الثاني : الترتيبات الأمنية الإقليمية المتمثلة في إيران وسوريا والعراق والسعودية .
- المستوى الثالث : المنظومة العربية – الإقليمية وتمثلت في التحالف الإسلامي الذي أعلنت عنه السعودية .

وارتباطا بموضوع الدراسة فان أمام العراق فرصة تاريخية تتجسد بغياب دولة إقليمية قادرة على استحواذ عناصر القوة بمفردها دون الاستجابة للمتغيرات العراقية ولاسيما المتغير الأمني . كذلك أن معظم دول الحراك العربي تعاني من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية ، هذه التحديات أسهمت بعدم وجود قيادة وبرنامج ثوري واضح المعالم في هذه الدول . إلى جانب إن التحول الديمقراطي الذي شهدته معظم الدول العربية قد لاقى العديد من الصعوبات في التطبيق كما هو الحال في العراق . إن جميع دول الحراك العربي تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والانقسام الاجتماعي كما هو حال العراق اليوم .

لذا ونتيجة لعوامل عدم الاستقرار ولاسيما الأمني في هذه المنطقة وإذا ما اعتبرنا إن حالة عدم الاستقرار الأمني في العراق هي القاعدة الأساسية هنا فأن هناك دور مهم للأمن الوطني العراقي إذا ما تحقق سينعكس إيجابا على امن واستقرار المنطقة ولاسيما الدول العربية ودول الجوار . وان حالة عدم الاستقرار ليست حالة أمنية أو سياسية بقدر ماهي حالة جيو – أمنية جيوبولتيكية اقترنت بمفهوم الأمن الشامل للمنطقة ، لذا فان العراق وفي ظل هذه التحولات والتحركات العربية والإقليمية سيكون مركز هذه التفاعلات . ولابد لصانع القرار العراقي يستثمر هذه الفرصة بأن يكون اللاعب الاستراتيجي في هذه المعادلة الأمنية من جهة ، وفي استعادة المكانة الإقليمية من جهة أخرى عبر توظيف إستراتيجية التحالفات الدولية والإقليمية والحراك الاستراتيجي في المنطقة من جهة أخرى . لاسيما وان جميع دول المنطقة منهكة بعملية الترميم الداخلي كما هو حال مصر . وانغماس سوريا في حالة عدم استقرار شاملة ، والمخاوف الخليجية بقيادة السعودية من توسع النفوذ الإيراني في العراق من جهة والنفوذ التركي من جهة أخرى . لذا لابد من استجابة عقلانية إستراتيجية من قبل صانع العراق لحرية هامش العمل التي من شأنها إن تجعل العراق هو المتحكم في سير هذه التفاعلات الإقليمية ، لاسيما بما يمتلكه اليوم من مقومات القبول الدولي من جهة والانتصارات التي تحققت على ارض المعركة في عمليات تحرير الرمادي ، وحجم المصالح المتبادلة مع القوى الإقليمية إيران وتركيا .

ثانيا : الصراع في سوريا

لم تكن سوريا بمعزل عن حركات التغيير التي اجتاحت الدول العربية ، ولاسيما التغير في مصر الذي أعطى زخم للشعب السوري للمطالبة بالتغيير . ألا أن سرعان ماتغيرت الإحداث وتطورت إلى أن تتحول من حراك شعبي سلمي مطالب بالتغيير على غرار مايعرف بالثورات العربية في المنطقة ، إلى حراك أكثر عنفاً ودمارا واحتدام حالة الصراع إلى مايشبه إلى حالة الحرب الأهلية بين النظام والمعارضة . وتحولت من حراك مدني إلى حراك ديني – مذهبي متعدد الأوجه تغذى على مطالب ومصالح إقليمية بل وحتى عالمية. وأصبحت معقل لما يعرف بالجهاديين العرب والأجانب (23). وهذا ما ادخل المنطقة في حالة عدم استقرار امني أثبتت الأيام والأحداث مدى تأثيرها الكارثي ليس على سوريا فقط بل على دول المنطقة والعراق خاصة وتداعيات أمنية عالمية خطيرة تجسدت بهجمات باريس على سبيل المثال .

من خلال تتبع مسارات الأزمة السورية نجد هنالك حالة مشابه لما أحاط بالعراق من كوارث إنسانية أثرت على البنية الاجتماعية العراقية والسلم الأهلي كما في إحداث عامي 2006 و 2007 ، الذي ولد حالة من التراجع في الأداء الاستراتيجي العراقي من جهة ، وفشل المشروع الأمريكي من خلق الدولة النموذجية في الشرق الأوسط كما كانت تدعي سابقا . إذ يرتبط العراق بسوريا بعمق استراتيجي يشكل حوالي 17,33% من العمق الاستراتيجي العراقي مع دول الجوار الإقليمي (24) ، وهذا يشكل تحدٍ كبير للأمن الوطني العراقي ، ولاسيما وان هذا الشريط الحدودي معظمه يقع في مناطق التوتر الأمني العراقي . فضلا عن الترابط الاجتماعي بين عشائر العراق في جزيرة الانبار والعشائر السورية . عوامل ساعدت على تمدد الحركات الإسلامية المتطرفة ومنها تنظيم الدولة الإسلامية بإتباع سياسة الحدود المفتوحة وتوسيع دولتها على حساب العراق وبالفعل أعلنت مايعرف بدولة الخلافة في الشام والعراق في 2014 (25) .

سرعة الأحداث وتطورها في سوريا وتعدد أطراف الصراع الداخلية دفعت إلى تعدد الأطراف الإقليميين والدوليين على حد السواء ، فما يحدث اليوم من استقطاب إقليمي

ودولي ماهو إلا إشارة بارتباط امن المنطقة بأمن الخليج العربي وامن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى ، فنجد إيران وتدخلها المباشر والمعلن في الصراع في سوريا بدوافع عقائدية – مذهبية ، بالمقابل اليوم حراك سعودي – تركي يتمثل بالتحالف الإسلامي ، والتنافس الأمريكي – الروسي على المستوى العالمي . هذه التفاعلات والترتيبات أتاحت للعراق فرصة لاسيما حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي لديها مقبولية إقليمية وعالمية ممكن توظف لتعزيز الأمن الوطني العراقي من خلال فتح الأبواب أمام كل التحركات في المنطقة بما يخدم وتحقيق المصالح العراقية وفي مقدمتها القضاء على تنظيم داعش وتحرير المناطق المحتلة من جهة ، والحد من النفقات العسكرية لمحاربة الإرهاب لاسيما والعراق يعاني من أزمة اقتصادية حادة نتيجة انخفاض أسعار النفط من جهة أخرى ، فضلا عن توظيف الصراع في سوريا ببناء شبكة واسعة من التفاعلات الإقليمية والدولية عبر تبني خطاب سياسي موحد اتجاه الصراع القائم في سوريا يعمل على توظيف الفرصة في تحقيق المصالح الوطنية العراقية، إلى جانب كسب الرأي العالمي للقضية العراقية ولفت الانتباه العالمي إلى مايعانيه العراق من تداعيات أمنية وإنسانية خطيرة ولدت العديد من التحديات أمام الحكومة العراقية بفعل الإستراتيجية الأمريكية الخاطئة في مواجهة الإرهاب وتخليها عن مسؤوليتها إزاء العراق لذا فألاتباط الأمني العراقي – السوري هو ارتباط جيو سياسي فرضته الحتمية الجغرافية والتاريخية .

ثالثا : الاتفاق النووي الإيراني

بعد 12 سنة من سلسلة مفاوضات الدول الأوربية وروسيا أو ماتعرف بدول (5+1) مع إيران بخصوص برنامجها النووي إلى اتفاق يعده البعض بالاتفاق التاريخي بتاريخ 2/ نيسان / 2015 (26)، وبمباركة أمريكية وترحيب دولي كبير . نال هذا الاتفاق النووي الكثير من الأهمية على الصعيد السياسي والاستراتيجي لارتباطها بحالة إلا استقرار في منطقة الشرق الأوسط من جهة ، ولرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط من جديد من جهة أخرى ، أدركت دوائر الفكر الاستراتيجي الغربي وفي مقدمتها الأمريكية بأنه لايمكن إن يكون شرق أوسط مستقر بمعزل عن

إيران اللاعب الاستراتيجي في المنطقة كما يصفها زبغنيو بريجسنكي في كتابة (رقعة الشطرنج الكبرى) إذ يصف توماس فريدمان الاتفاق النووي بأنه زلزال جيوسياسي في مقال له في (ذي نيويورك تايمز) ،الذي رأى أن تأثيرات اتفاق أميركي - دولي - إيراني على المنطقة (قد تفوق وقع كامب ديفيد والثورة الإيرانية معاً في إعادة ترتيب الشرق الأوسط . وبالفعل وقع الاتفاق كان بمثابة نصر استراتيجي لجميع الأطراف فانه يعد مكسب استراتيجي بالنسبة لإيران من جهة ، ولإدارة باراك اوباما من جهة أخرى باعتبارها الدولة الراعية لهذه الاتفاق .

قد يعزِّز الاتفاق النووي فرص حدوث تقارب بين إيران والولايات المتحدة الأميركية، وقد يفتح الطريق أمام تكوين تعاون إقليمي، مما يؤدي إلى تحقيق استقرار وضبط نسبي بين إيران ودول الجوار الإقليمي وذلك ينسحب على علاقتها مع المملكة العربية السعودية ، وهذا من شأنه إن يعمل على استقرار المنطقة وهذا ما وجدناها في ضبط السلوك السياسي الإيراني تجاه أزمة حرق السفارة السعودية في طهران .

لكن هذه الاحتمالية تقابلها احتمالية أخرى ترى أن الاتفاق سيمنح إيران فرصًا أكبر لزيادة نفوذها ويوسِّع من هامش تدخلها في عدد من الساحات التي لها موالون فاعلون فيها، مثل سوريا، ولبنان، والعراق، واليمن، والخليج العربي، وأن هذا النفوذ سيأتي على حساب نفوذ عدد من الدول المؤثِّرة في المنطقة وفي مقدمتها السعودية وتركيا. ولذلك ستلجأ تركيا إلى تبنِّي سياسة خارجية تتعامل مع هذا الاحتمال بمرونة كبيرة، وسنرى آثار ذلك في عدد من الملفات قد يكون الملف السوري والعراقي أبرزها . وفعلا بدأت التحركات التركية والسعودية تنشط في مواجهة تزايد النفوذ الإيراني (27).

وبفعل حركة التأثير والتأثر والترابط التاريخي والحضاري الذي فرضته الحتمية الجغرافية – التاريخية ، بين العراق وإيران وبروزها بعد عام 2003 ، إذ بات العراق حليف استراتيجي لإيران ، ويعد العراق صمام أمنها الوطني وامتداد لمجالها الحيوي ، فضلا عن كونه المسرح الجيوبولتيكي لتحقيق الأهداف الإيرانية الإقليمية (28). ووفقا لهذا الاتفاق فأن العراق أمام فرصة أخرى لتعظيم حالة الاستقرار السياسي

والأمني ، ورفع كفاءة الأداء الاستراتيجي للعراق . لاسيما إذا ما أدرك صانع القرار العراقي الأهمية الجيو إستراتيجية لإيران من جهة وتأثير الاتفاق النووي في معادلات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ، إذا ماعلمنا إن هذا الاتفاق هو جزء من ترتيبات الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعادة ترتيبه وفق معطيات المرحلة الراهنة ، فهذا الاتفاق يدل على تفاهمات وترتيبات إقليمية جديدة تعني بالدرجة الأساس التقاء المصالح الإقليمية والعالمية للدول الداعمة للاتفاق(29). وعملت بالاتجاه ذاته الولايات المتحدة الأمريكية على طمأنة الدول الرافضة للاتفاق عبر ترتيبات جيو– أمنية بالدرجة الأساس تهدف إلى ضبط السلوك الإيراني تجاه منطقة الخليج العربي بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام . لذا على صانع القرار العراقي وباعتباره جزء من أزمة الشرق الأوسط ولما للعراق من وزن جيوبولتيكي ممكن إن يقلب المعادلة الإقليمية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية إلى صياغتها بان يفرض نفسه كاللاعب استراتيجي لايمكن التغاضي عنه من جهة ، ومن جهة أخرى ، وبما إن العراق يشكل نقطة ارتكاز إستراتيجية بالنسبة لإيران، وعملت إيران على توظيف العراق كأحد نقاط القوة في المفاوضات النووية وللضغط على القوى العالمية من خلال دوره ونفوذه الإقليمي في المنطقة وفي العراق بشكل خاص . فان الفرصة اليوم مؤاتية لصانع القرار العراقي بتوظيف هذا الاتفاق في تحقيق استقرار امني نسبي من جهة ، وتخفيف العبء السياسي عن العراق في سلوكه الإقليمي والعالمي على اعتبار إن العراق قادر على إن يتلاعب بالسلوك السياسي الإيراني المرهون بعمليات الضبط وفق متطلبات تنفيذ بنود الاتفاق إذا ماتوجه العراق باتجاه التحالف العربي الإسلامي السعودي أو نحو الولايات المتحدة الأميركية والتحالف الدولي وبهذا قد يخرج من دائرة النفوذ الإيراني مما يعد تهديد جيو سياسي وجيو امني بالنسبة لإيران وممكن بهذه الحالة إن تخرج إيران من عملية الضبط السياسي مما قد يهدد الاتفاق النووي برمته.

ثالثا / المتغيرات العالمية (الفرص العالمية)

تشهد البيئة الإستراتيجية العالمية مرحلة تتداخل فيها متغيرات بنيوية وهيكلية ممكن تؤثر في شكل النظام العالمي الذي لم تحدد هويته للان . وإعادة صياغة وهيكلة الأقاليم الحيوية في العالم وفق رؤى ومصالح القوى العالمية ، وحدة التنافس وتقاطع المصالح بين القوى العالمية افرز حالة من التوتر الشديد أضفت سمة الصراع في البيئة الإستراتيجية العالمية مما انعكس أيضا على البيئة الإستراتيجية الإقليمية ، وان هذه القوى العالمية هي التي تتحكم بعمليات التغير وفق ضبط البيئة وفق مايتلائم تطلعاتها العالمية . هذه التطورات والمتغيرات لم تكن تأثيراتها مقتصرة على شكل النظام العالمي وإعادة هيكلة جيوبولتيكية العالم ، بل تعدت إلى تهديد الأمن العالمي ، على اعتبار إن الأمن الوطني لم يعد مقتصر على امن الدولة فقط ، فاستراتيجيات الأمن المعاصرة ربطت إستراتيجية الأمن الوطني بالإستراتيجية الشاملة للدولة والاستراتيجيات الشاملة للدول العظمى والكبرى ، لذا أصبحت حالة الأمن الوطني حالة عالمية ، وما نعيشه اليوم من انهيارات واختلالات أمنية في مناطق متعددة من العالم ماهي إلا نتاج لتلك الاستراتيجيات والمتغيرات التي اتبعتها القوى العالمية . فالحرب على الإرهاب أنموذج لحالة عولمة الأمن العالمي . وسيتم تناول المتغيرات العالمية (الفرص) وفق الاتي :-

أولا : التحالف الدولي ضد الإرهاب

تعتمد الإستراتيجية العالمية إلى العمل على تحقيق الاستقرار وضمان الأمن في المناطق التي تضم مصالحها الإستراتيجية الحيوية ، كما تعمل على تغيير موازين القوى في هذه المناطق وفق مايتلائم وتلك المصالح ، بمعنى إن هيكلة العلاقات الدولية تتناسب طرديا مع الأهمية الإستراتيجية لمصالح القوى الكبرى الفاعلة في النظام العالمي ، فكلما زادت المصالح الإستراتيجية لتلك القوى العالمية زاد دور قوى هذا النظام في السعي إلى تحقيق الاستقرار أو ضبط حركة التفاعلات فيه من خلال إستراتيجية التحالفات والترتيبات الأمنية والاقتصادية (30) .

وبما انه البيئة الإستراتيجية العالمية تشهد توتر امني ، فأكيد ستكون الإستراتيجية المتبعة هي إستراتجية التحالفات والاتفاقيات والترتيبات ذات الطابع الأمني . وبما انه

العراق يقع في قلب منطقة التوترات أو ماتعرف بقوس الأزمات (منطقة الشرق الأوسط) ولما يشكله من مصلحة حيوية للقوى العالمية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، فكان الاعتماد على إستراتيجية التحالف في مواجهة مايعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ، وبما يحمله هذا التنظيم من فكر متطرف من جهة وما يشكله من تهديد على المصالح الأمريكية في العراق وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من جهة . فضلا عن توسع تهديداته إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أوربا بعمليات نوعية أحدثت توترات أمنية وردود أفعال غاضبة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوربا (31).

تشكل التحالف الدولي بعد الانهيار الأمني في العراق بعد إن تمكن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في يوم 10 / حزيران / 2014 من السيطرة على مدينة الموصل العراقية وتوسعها باتجاه صلاح الدين وكركوك ووصولها إلى إطراف اربيل ، في ظل انهيار مفاجئ للقوات العراقية (32) . هذا التوسع والامتداد شكل تحدي خطير للأمن الوطني العراقي والإستراتيجية الأمريكية على حد السواء ، إذا جاء هذا التوسع بعد ما سيطر في سوريا على مساحات واسعة من دير الزور والحسكة وعلى كامل محافظة الرقة وأجزاء من شمال شرق حلب وبعض المناطق في حمص. وقد أزيلت الحدود بين مناطق سيطرته المتصلة والمتداخلة ضمن تلك المحافظات، فالتنظيم لا يعترف بأي من الدول ، ويرى أن (دولة الخلافة) التي أعلنها زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي تصل حدودها حيث تصل صواريخ جيشها وبنادق مقاتليها وعملياتهم الانتحارية. والأراضي السورية والعراقية هي قاعدة الانطلاق لتكوين تلك الخلافة (33).

مما تطلب ضرورة استجابة السريعة لهذا التحدي في ظل فشل الإدارة الأمنية العراقية في عدم قدرتها على مواجهة التمدد والتوسع الداعشي في العراق . إلى جانب عدم قدرة النظام السوري على المواجهة أيضا، مما تطلب تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يضم قرابة إل 60 دولة من الحلفاء الإقليميين والأوربيين للولايات المتحدة الأمريكية تنقسم المهام بينهم بين الفعل العسكري والعمل الإنساني ومن أهم هذه الدول (بريطانيا ، فرنسا ، كندا ، ألمانيا ، استراليا ، المنظومة الإقليمية

الخليجية بقيادة السعودية ، مصر ، العراق) ، فضلا عن عدد كبير من الدول الأوربية والأسيوية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية (34).

ويمكن تلخيص أهداف الولايات المتحدة، وحلفائه الغربيين، فيما يلي (35) :

1. تأمين موارد النفط التي تؤثر في الاقتصاد العالمي. وكان من اللافت أنه في أول جولة بالمنطقة قام بها جون كيري، يونيو/حزيران الماضي، عقب سيطرة داعش على الموصل، أعلن كيري عقب لقائه العاهل السعودي أن الملك عبدا لله تعهد بتعويض أي انخفاض في إمدادات النفط العراقي نتيجة التطورات في العراق. كما أن من أهم الأهداف التي قصفتها قوات التحالف هي مصافي النفط التي يسيطر عليها داعش.

2. تأمين الحلفاء الرئيسيين الذين شعروا بتهديد حقيقي من تمدد داعش.إذ أن تقدم داعش صوب الحدود العراقية الأردنية يعد تهديد مباشر لأمن الحلفاء ، كما تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بتأمين دول الخليج والأردن. وقد أكد وزير الدفاع البريطاني أثناء جولته في المنطقة يونيو/حزيران الماضي من العاصمة الكويت، أن بلاده لم تتدخل حتى الآن بعد احتلال الموصل ، لكن الأمر سيتغير إذا طال التهديد دول الخليج .

3. لا شك أن الجهود المتواصلة لمحاربة الإرهاب الدولي ليست بعيدة عن أهداف الحلفاء الغربيين. خاصة مع تنامي ظاهرة انضمام مواطنين أوربيين وأمريكيين للقتل في سوريا والعراق. وهو ما تطلب سن تشريعات لتقييد السفر إلى تلك الأماكن، ثم اصدر قرارا أممياً لتجريم هذه الظاهرة.

4. الضغوط الخليجية كانت من بين الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لتبني تحالفا دوليا ضد داعش. فالسعودية ودولة الإمارات مارستا ضغوطا على باراك أوباما ودول أوربية للتدخل وسط مخاوف من تهديد الجماعات الجهادية من ناحية، وعجز دول الخليج عن مواجهة إيران في العراق وسوريا.

5. استمرار الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتأكيد للقوى المنافسة أنها هي التي تتحكم بضبط التفاعلات والتحركات في العالم ولاسيما منطقة الشرق الأوسط . مما يكرس حالة الهيمنة الأمريكية في النظام العالمي .

وعلى اثر ذلك قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية لمكافحة الإرهاب في العراق وسوريا والعالم متمثلة بأربعة أهداف أساسية هي (36):

1. سنقوم بحملة منظمة من الضربات الجوية وبمساعدة الحكومة العراقية ، وهذا ما جاري العمل به ألان عبر تنسيق امني عالي مع الحكومة العراقية ولاسيما في قاطع عمليات الرمادي .

2. زيادة الدعم اللوجستي للعراق عبر إرسال مئات المستشارين العسكريين.

3. العمل على تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، وتحسين العمل ألاستخباراتي

4. توفير المساعدات الإنسانية للمناطق المنكوبة وللنازحين .

ومن خلال تتبع سير العمليات العسكرية للتحالف الدولي نجد إن التحالف قد شن غارات جوية على أكثر من 300 هدف في بداية عملياته العسكرية كانت حصة العراق 230 غارة جوية و 76 في سوريا (37). ومع اتساع عمليات التحالف ولاسيما في العراق والتنسيق العالي بينها وبين الجانب العراقي الذي تكلل بتحقيق النصر في قاطع الرمادي من خلال تكثيف الضربات الجوية التي أدت إلى تقهقر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتراجعها عن المناطق الحيوية لاسيما في معارك تحرير مصفى بيجي ومعارك تحرير الرمادي . فضلا عن التحركات والاستعدادات لمعركة تحرير الموصل والتي تدار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الحكومة العراقية .

ولذلك إذا ما استطاع العراق إن يوظف التحالف الدولي لتحرير أراضيه وإعادة بناء البني التحتية في المناطق المدمرة ، ومساعدته في حل مشكلة النازحين ، لاسيما انه اليوم غير قادر على مواجهة أزمة النازحين من مناطق القتال بسبب الأزمة المالية وسياسات التقشف ، وبالفعل قد أطلقت الحكومة العراقية نداءات عاجلة للمجتمع

الدولي والمنظمات الإنسانية العالمية في مساعدته لمواجهة أزمة النازحين المتزايدة وعدم قدرته لوحده على إدارة هذه الإعداد الكبيرة من النازحين والمهجرين . إلى جانب تفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية التزام حماية امن العراق ، مما يولد زخما للإستراتيجية الشاملة للعراق في التحرك والعمل ضمن إطار عالمي– إقليمي ، ويعمل أيضا على تطوير السياسات الحكومية العليا بما يحد من إدارة خطر الإرهاب على وجود الإنسان والمجتمع والدولة العراقية .

ثانياً : التنافس العالمي في منطقة الشرق الأوسط

أدت التحولات والتغيرات العالمية والإقليمية التي تعرض لها العالم منذ عام 2001 وما نتج عنها من تفاعلات ايجابية وسلبية (فرص وتحديات) ، إلى فاعلية مناطق جيوستراتيجية على حساب مناطق أخرى في العالم ، فضلا عن زيادة التحديات العالمية وخروجها من نطاقها الإقليمي إلى النطاق الدولي ، وزيادة دور قوى دولية أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد التنافس العالمي على أقاليم جيوستراتيجية محددة تعد مناطق المصالح الحيوية في العالم . وهذا التنافس يعبر عن رغبة هذه القوى الجديدة إلى تغييرات في هيكلية النظام العالمي أو إعادة التوازن إلى النظام العالمي على اقل تقدير . تمثلت هذه القوى بـ روسيا الاتحادية والصين وبعض دول الاتحاد الأوربي (فرنسا ، ألمانيا) . وبما إن زيادة النفوذ والسيطرة على بعض المناطق المهمة والدخول في تفاعلات التنافس العالمي هي إحدى أدوات الدول الطامحة بان تكون لاعب استراتيجي في اللعبة الهرمية العالمية . فكان التنافس على منطقة الشرق الأوسط هي أحدى استراتيجيات هذه القوى الطامحة في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لذا نجد هذه القوى بدأت بالتغلغل والنفوذ إلى مناطق الشرق الأوسط وزيادة وتيرة تفاعلاتها مع قضايا المنطقة بعد عام 2011 (الحراك العربي وثورات التغيير) . محاولة منها إلى زيادة دورها العالمي ولاسيما روسيا الاتحادية والتي ظهرت كمنافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط موظفة الأزمة السورية وتطورات الأوضاع الأمنية في العراق (38).

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية وباستراتيجيات متعددة إلى إحكام السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ولاسيما منطقة المصالح والنفوذ المتمثلة بمنطقة الخليج العربي. وفي هذا الاتجاه فقد عملت إلى إعادة صياغة المنطقة عبر طرح ترتيبات واستراتيجيات بدءا من نظرية صدام الحضارات وانتهاء بنظرية الفوضى الخلاقة مرورا باستراتيجيات الحرب على الإرهاب والتحالفات العالمية والإقليمية ومخرجات القوة الناعمة والصلبة وقضية الأقليات واللاجئين والنازحين والديمقراطية وحقوق الإنسان والأفاق الاقتصادية المتعددة ، محاولة منها في أيجاد تعريف لمنطقة الشرق الأوسط وفق منظور المصالح والأهداف الأمريكية وتلاقيها مع مصالح حلفائها الإقليميون . (39) في المنطقة فكان الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد الذي طرحته وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في إثناء الحرب اللبنانية – الإسرائيلية عام 2006 حيث قالت (إن هذه الحرب سوف تنتهي بإقامة الشرق الأوسط الجديد) (40). وعليه فتعد منطقة الشرق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منطقة ارتكاز المصالح الأمريكية في العالم وليس في المنطقة فحسب لما تتمتع به المنطقة من أهمية جيوستراتيجية تمكن من يسيطر عليها يسيطر على العالم . ومايدعم هذا التصور التقرير الذي أصدره معهد واشنطن للدراسات الإستراتيجية في 8 تشرين الثاني 2012 بعنوان (تخطيط سياسة الشرق الأوسط لإدارة اوباما في فترة ولايتها الثانية) (41) ، إذ حدد فيه أولويات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة إذا أكد التقرير إن العراق يعد محور الارتكاز الثالث في دبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط) وأيضا أكد على إن العراق دولة فاعلة تحظى بأهمية بالغة لأهمية المصالح الأمريكية (42). وعليه فقد حدد مركز الأمن القومي الأمريكي الجديد في تقرير له المصالح والأهداف الأمريكية في العراق إلى الأتي (43) :

1. الحفاظ على عراق واحد .
2. زيادة إنتاج الطاقة
3. استمرار التعاون الأمني الثنائي في ظل تحديات الإرهاب .
4. دمج العراق في بيئة امن المنطقة .

على الرغم من وجود اتفاقية الإطار الاستراتيجي (SFA) تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق مع علاقات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية قوية ، وتخدم كأساس لعلاقة ثنائية طويلة الأجل على أساس الأهداف المشتركة والاتفاقية الأمنية (SOFA) التي توجه العلاقات الأمنية مع العراق وتحكم الوجود الأمريكي والأنشطة والانسحاب من العراق (44) ، إلا إن الولايات المتحدة لم تبادر إلى تفعيل هذه الاتفاقيات بشكل جدي سريع يتجانس وحجم الخطر الذي تعرض له الأمن الوطني العراقي ، وهذا ما تأكد من رد الفعل الأمريكي إزاء احتلال مايعرف بتنظيم الدولة الإسلامية لأجزاء واسعة من العراق ، وعدم التعامل الجدي مع هذا الحدث الخطير ، حيث الخطر الذي يشكله هذا التنظيم كان يستوجب حتمية التدخل المباشر للولايات المتحدة الأمريكية بحكم مسؤوليتها عن امن العراق بموجب الاتفاقيات المعقودة بين الجانبين .

من خلال تتبع إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ بناء مشروعها الإمبراطوري نجد إن استراتيجياتها تقترن بتكتيكات قصيرة الأجل ترتبط بتحقيق نتائج أنية مقرونة بفعل استراتيجي يستهدف المصالح الحيوية لها . ربما ردة الفعل الأمريكي التي كانت مفاجأة بالنسبة للجانب العراقي كان يراد منها فعل استراتيجي أخر يستهدف عودة الاحتلال الأمريكي للعراق من جهة – وهذا مايتحقق ألان بشكل تدريجي – ومواجهة القوى المنافسة لها في المنطقة والقضاء على تطلعاتها العالمية في انغماسها بحرب استنزاف طويلة بما يعرف اليوم بحرب اللاتماثل . أو الجيل الرابع من الحروب القائم على أساس استنزاف القوى العالمية والإقليمية المناهضة للمشروع الأمريكي بأقل التكاليف بالاعتماد على مخرجات الثورة المعرفية ، وإعادة ترتيب المنطقة والعالم وفق الرؤية الأمريكية معتمدة على التفاعلات الأمنية في العراق وسوريا بشكل خاص والمنطقة الإقليمية في الشرق الأوسط بشكل عام .

إما بالنسبة لروسيا الاتحادية فإنها تسعى إلى تصحيح أخطاء الماضي في عدم فهم وإدراك أهمية منطقة الشرق الأوسط أيام روسيا القيصرية وفي حقبة الاتحاد السوفيتي السابق ، إذا تدرك روسيا الاتحادية اليوم إن تأثير الخصائص الجيوبولتيكية

والإستراتيجية ولاسيما الإطلالات البحرية والمعابر البرية وموارد الطاقة من عوامل القوة الإستراتيجية التي تتيح للدول إن تكون لاعب مهم في النظام العالمي (45). وعليه فقد عملت الإستراتيجية الروسية إلى تعظيم الأهمية الجيوبولتيكية والإستراتيجية في دوائر التفكير الاستراتيجي الروسي ولاسيما لمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة قلب العالم (وفق النظريات الجيوستراتيجية) ، وتحتل الصدارة في سلم أولويات القوى العالمية ولاسيما الولايات المتحدى الأمريكية ، لذا أدركت روسيا الاتحادية إن منطقة الشرق الأوسط هي مركز التوازنات العالمية المستقبلية (46) ، لذا كانت التطورات السياسية والاختلالات الأمنية في سوريا والعراق هي مدخلات التواجد الروسي في المنطقة . إذ ترى إن مايحدث في العراق وسوريا يعبر بوضوح عن أزمة النظام العالمي والتفرد الأمريكي في الإستراتيجية العالمية وما في العراق وسوريا ماهو إلا نتائج هذه الإستراتيجية المتفردة وعدم وجود قوى تنافس الإستراتيجية الأمريكية (47) . وهذا ما يؤكده فيكتور بوساليك بقوله (إن تعزيز دور روسيا في حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي دليل على الدور الايجابي الذي تعتزم روسيا القيام به في المنطقة ، ذلك الدور يتصل اتصالاً مباشراً بالمصالح الروسية) وأضاف بقوله (صحيح إن الحرب الباردة قد انتهت لكن التنافس مازال موجوداً واللهجة القديمة المعادية للغرب تناسب اللهجة الروسية الجديدة) (48) .

وعند تتابع سرعة الإحداث وتطور التفاعلات العالمية والإقليمية على حد السواء وعودة الاستقطاب العالمي والإقليمي وزيادة حدة وتناقض الرؤى الأمريكية والروسية وتقاطع المصالح فيما بينهما ولاسيما المصالح الحيوية في المنطقة دعي الكثير من الباحثين والمفكرين باعتبار هذا التنافس بأنه حرب باردة جديدة (49).

تسارع الإحداث وتصاعد وتيرة التوتر الأمني في العراق وسوريا ، لاسيما إذا ما أدركنا إن تفاعلات الأمن العراقي ترتبط مع مايحدث في الساحة السورية باعتبارها امتداد طبيعي لتطور الإحداث في العراق وكذا الحال بالنسبة لسوريا من العراق ، هذا الترابط والتفاعل بين البلدين دفع القوى العالمية ولاسيما الولايات المتحدى الأمريكية

وروسيا إلى زيادة تفاعلاتهم في المنطقة عبر استراتيجيات متعددة أخذت التدخل المباشر في الشؤون السياسية والعسكرية منطلقاً لهذه التفاعلات .

في ظل هذه التفاعلات العالمية واحتدام تنافس القوى العالمية في المنطقة ، على العراق توظيف هذه التفاعلات بما يدعم وتحقيق الأمن الوطني العراقي من جهة ، وتدعيم مكانتها الإقليمية من جهة أخرى ، إذا أمام صانع القرار العراقي اليوم فرصة إستراتيجية قد تكون الفرصة التاريخية لتوظيف هذه التفاعلات والتطورات العالمية ، فان ظاهرة الاستقطاب العالمي بين القوى العالمية وإدراك بعض القوى العالمية ولاسيما روسيا في التدخل المباشر في المناطق الجيوستراتيجية في العالم ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط ، فضلا عن رغبة ومطامح الدول الأوربية في المشاركة الفعلية في إعادة ترتيب الهرمية الدولية وفق التطورات الراهنة ، فانه يمكن ذلك الدول الإقليمية ودول الصراع العالمي مثل العراق إن تساهم بفعل التأثير والتأثر في تحقيق بعض المصالح ولاسيما تحقيق الأمن الوطني للدولة والمكانة الإقليمية .

ووفق ذلك على صانع القرار العراقي إدراك أهمية الوزن الجيوبولتيكي للعراق في ظل المعادلة الجيوبولتيكية العالمية وموقعه منها ، لاسيما وان اغلب النظريات الجيوبولتيكية والإستراتيجية تضع العراق في قلب المنطقة الجيوستراتيجية الأهم في العالم ، فضلا عن مايمتلكه العراق من موارد الطاقة التي تؤهله لان يكون نقطة ارتكاز لقوى عالمية في رسم الإستراتيجية الاقتصادية العالمية لما لمصادر الطاقة من تأثير في مكانة الدول العالمية، إلى جانب مايحدث من تطورات تعتبر تحدي امني عالمي يستلزم تجميع القوى العالمية والإقليمية في ظل إستراتيجية الاستقطاب المتمثلة في التحالفات العالمية لمواجهة خطر الإرهاب . إذا أصبحت الحرب على الإرهاب اليوم أهم التفاعلات العالمية والاستراتيجيات العالمية ولاسيما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نجدها تقع في سلم الأولويات . وإذا ما تمعنا ومن خلال تحليل طريقة التعاطي والتعامل الأمريكي منذ 2001 ولغاية وقتنا هذا نجد إن الحرب على الإرهاب ضمنت الهيمنة الأمريكية في العالم ، واغلب القوى العالمية دعمت هذه الحرب بقيادة

الولايات المتحدة الأمريكية مما حقق المصالح الأمريكية بشكل اكبر وهذا يذكرنا ب إستراتيجية خلق العدو القائمة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة (50) .

أيضا إذا ما أدرك صانع القرار العراقي الرغبة والطموح الروسي المتمثل في تعويض مافاته في سنوات مابعد الحرب من فرص في التدخل في منطقة الشرق الأوسط من جهة، وطرح روسيا الاتحادية كقوة سياسية عالمية ممكن إن تراهن عليها القوى الإقليمية، والموقف الروسي من سوريا وعدم التفريط بالفرصة السورية. يجعل صانع القرار العراقي أمام هامش من حركة التفاعلات الإقليمية والعالمية يستطيع من خلالها التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ولاسيما في مجال الحرب على الإرهاب. إذ فاجأت روسيا خصومها في المنطقة بالإعلان عن تنسيق امني رباعي بينها وبين العراق وسوريا وإيران مركزه بغداد في مجال مكافحة الإرهاب(51). وهذا التعاطي مع المتغير الروسي يعد تكتيك استراتيجي عراقي ناجح في جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدرك خطاء تباطؤ أو تجاهل عملها في مجال مكافحة الإرهاب في العراق، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحرك بشكل متزايد من خلال زيادة الضربات الجوية وتوجيه بوصلة التحالف الدولي باتجاه العراق وزيادة عدد المستشارين العسكريين والإعلان عن إرسال قوات برية تتقدمها القوات المجوقلة 101(52). فضلا عن قيادتها لعمليات تحرير الانبار التي تحقق انتصارات على مايعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) .هذه التطورات تجعل من صانع القرار في موقف يستطيع المناورة في التعامل مع الاستراتيجيات العالمية بما يحقق الأمن الوطني العراقي أولا بالاعتماد على دعم هذه القوى للجهود العراقية في المجال العسكري والسياسي ، وثانيا في تخفيف ضغط القوى الإقليمية على العراق بما يدعم مكانتها الإقليمية من جهة أخرى . هذه التعامل والتعاطي حتى يتحقق يتطلب بالدرجة الأساس رؤية إستراتيجية عراقية موحدة تجاه التحديات الأمنية والسياسية بالدرجة الأساس وتعظيم بعض هذه التحديات باتجاه تحقيق الأهداف العراقية التي تتطلب وجود إستراتيجية عراقية وطنية شاملة . الفرصة مازالت مؤاتية رغم صعوبة تحقيقها إلا أنها ليست مستحيلة .

الخاتمة .

يسعى العراق في ظل التطورات والتفاعلات العالمية والإقليمية إلى إعادة إحياء الدور الإقليمي واسترداد المكانة الإقليمية ، لاسيما وانه يمتلك مقومات تؤهله لتلك المكانة. رغم إن العراق يواجه تحديات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، تهدد الأمن والسلم الأهلي في العراق من جهة ، وأثرت على مكانة العراق الإقليمية بشكل كبير أدت إلى تراجع الدور العراقي في البيئة الإقليمية من جهة أخرى . إلا انه وبفعل المتغيرات والتطورات وسرعة التفاعلات العالمية تجاه الاختلالات الأمنية بعد احتلال مايعرف تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لأكبر مدن العراق الموصل في حزيران عام 2014 واحتلال أجزاء واسعة من صلاح الدين وكركوك والخطر الا متناهي لهذا التنظيم والذي لم يقتصر على العراق فقط بل أصبح مهدد للمصالح العالمية في المنطقة ولاسيما مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها . وتوظيف هذا الخطر من قبل قوى أخرى للدخول إلى المنطقة بشكل مباشر كما هو الحال مع روسيا الاتحادية. إعادة العراق إلى صدارة سلم أولويات الاستراتيجيات العالمية ومحور تلك الاستراتيجيات. مما يجعل العراق إما فرصة تاريخية لتحقيق الأهداف.

فضلا عن المتغيرات والتحولات في البيئة الإقليمية وانعكاسها على العراق لاسيما المتغيرات السياسية والعسكرية والأمنية على صعيد المنطقة العربية أو القوى الإقليمية في المنطقة. يجعل العراق أمام إمكانية كبيرة للتحرك بهامش إقليمي يعاني من تفاعلات إستراتيجية يكون فيها العراق محور تلك التفاعلات كما هو الحال ومفاوضات الملف النووي الإيراني، والتحركات العربية– العربية والعربية– الإقليمية (الإسلامية) في تشكيل تحالف إسلامي بقيادة السعودية. فضلا عن الإستراتيجية الإيرانية وتحركاتها تجاه العراق، وتركيا التي تسعى إلى زيادة التفاعل مع العراق، هذه التطورات والتفاعلات تتيح للعراق فرصة إقليمية أخرى في بناء إستراتيجية وطنية شاملة يكون الأمن الوطني العراقي من أهم مدخلات هذه الإستراتيجية .

إن تحقيق هذه الفرص يعتمد على بيئة سياسية مستقرة إذ تقتضي الإشارة إلى أن عناصر قوة الدولة لايمكن إن تكون ذات فائدة ونفع مالم يتم توظيفها استراتيجيا وأحالتها إلى قدرة سياسية_وكفاءة في الأداء السياسي الذي يعد بدوره العمود الفقري لكفاءة الأدوات الأخرى بمافيها كفاءة الأداء الأمني والعسكري . وهذا يعتمد بالدرجة الأساس إلى توافر الرؤية الإستراتيجية إدراكا وتخطيطاً وتنفيذاً وفقدان تلك الرؤية يعني الانقياد للظروف الطارئة والأزمات بدلاً من السيطرة عليها والتحكم فيها أو على الأقل تفادي وتقليل حدة أخطارها وهذا قد يؤدي بالنتيجة الحتمية إلى ضياع الفرصة التاريخية التي سعى ويسعى لها العراق منذ نشأة الدولة العراقية.

المصادر:

1. سعدون شلال ظاهر، أهمية موقع العراق الجغرافي وإثره في دوافع العدوان الأمريكي عليه، مجلة الآداب، جامعة البصرة، ع 35، عدد خاص بوقائع بحوث المؤتمر العلمي لكلية الاداب 6–7، آذار، 2002م، ص [113].

2. صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل 1992م، ص [48] .

3. Robert Dreyfuss, Syria: the next Iraq . Tom Paine, October 24, 2005.

4. Michael Klare The New Geopolitics The Nation, June 19, 2003, p.51.

5. المصدر:– جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ، 1994، بغداد، 1995م، ص [5].

6. المعهد الملكي للشؤون الدولية ، إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد (24) المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، القاهرة 2006 ، ص ص 21–22.

7. كينث كيزمان وآخرون ، العراق : الرؤى الإقليمية والسياسة الأمريكية ، سلسلة دراسات العراق في مراكز الأبحاث الإستراتيجية ، العدد (127) ، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، العراق ، 2007، ص 8.

8. Gregory Gause, Can Iraq Survive the ISIS Storm ,The Council on Foreign Relations, Interviewee Brookings Brookings Institution Doha Center June 17, 2014 At: http://www.cfr.org/iraq/can-iraq-survive-isis-storm/p33143

9. مصطفى علوي ، الحرب على داعش : تفاعلات إقليمية ودولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (199) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، يناير ، 2015 ، ص 95.

10. Kenneth Katzaman , Christtopher M. Blanchard , and others The ' Islamic State' Crisis and U.S. Policy ,Congressional Research Service. U.S. February 11,2015.

11. سعدون شلال ظاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 113–114.

(*) ترتكز العولمة الأمنية على ثلاث قواعد أساسية : استخدام الجيوش العائدة لدول مختلفة لنهج وسياق موحد وتطبيق عقيدة عسكرية واحدة ، الانضواء تحت العسكرية المركزية لقيادة موحدة بغض النظر عن الانتماءات الوطنية والاستعداد للاستخدام في أية بقعة من العالم . ولتنوع مصادر التهديد وشمولية تلك التهديدات وخروجها من النطاق الداخلي إلى الإقليمي والخارجي بفعل التطور التكنو – معلوماتي برز لنا مفهوم العولمة الأمنية .

ينظر إلى : طارق محمود شكري ، تطبيقات العقيدة العسكرية الجديدة لحلف شمال الأطلسي ، دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، شتاء 1999– 2000 ، ص 50 .

14. ينظر إلى : كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الإستراتيجية ، بغداد ، شركة إياد للطباعة 1988، ص 70 .

15. عبد الإله بلقزيز ، ثورات وخيبات التغيير الذي لم يكتمل ، ط 1 ، منتدى المعارف ، بيروت ، 2012 ، ص 295 ومابعدها .

16. أبو بكر الدسوقي ، الثورات العربية ، لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (188) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ابريل ، 2012 ، 50 .

17. محمد السعيد إدريس ، موقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (189) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ديسمبر ، 2012 ، ص ص 80–81.

18. جوناثان براون ، مغالبة لامشاركة ، تحليل أمريكي لما سيفعله "الإخوان" بعد الفوز بانتخابات مصر ، على الرابط الأتي :http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2142.aspx

19. تعزيز الديمقراطية: تونس بين خفوت الإسلاميين وصعود تيارات الحداثة! ، المركز العربي للدراسات والبحوث ، على الرابط الالكتروني الأتي :http://www.acrseg.org/18403

20 . عباس بوغالم ، تقرير عن : الملتقى الدولي " ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة : الحصيلة ، المآلات وسبل الخروج من الأزمة ، حزيران ، 2015 . على الرابط الأتي :
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_441_3abbas_bou_galem.pdf

21. محمد السعيد إدريس ، مصدر سبق ذكره ، ص 81.

22. نصر محمد عارف ، حتى لا يكون الأمن القومي مسألة علاقات عامة! ، الأهرام ، 18 ، يناير ، 2016 ، على الرابط الالكتروني الأتي : http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/469269.aspx

23. مصطفى علوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 95–96.

24. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ، مصدر سبق ذكره ، ص 5 .

25.Kenneth Katzman ,0p.cit,p.9.

26. رياض عيد ، الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست وانعكاساته الإقليمية ، على الرابط الالكتروني الأتي :
http://www.tahawolat.net/MagazineArticleDetails.aspx?Id=522

27. علي أغوان ، رؤية في مقدمات الإستراتيجية الإيرانية حيال المنطقة العربية ، مايو ، 2015 ، على الرابط الالكتروني الأتي : http://www.sasapost.com/opinion/the-world-after-the-iranian-nuclear-deal/

28. المصدر نفسه .

29.Ian Goldenberg, Jacob stikes and others ,slow Thaw : Testing Possibilities for Cooperation with Iran after anuclear Deal ,Policy Brief ,Center for Anew American Security , United States ,January,2015,pp 7-8.

30. سوسن عساف ، إستراتيجية الردع : العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، 2008 ، ص ص 76–77.

31. Kenneth Katzman , Ibid.pp.5-7.

32. ينظر إلى : عبد الحسين شعبان ، داعش وأخواتها وإعادة تمويل المسألة العراقية : هل أصبحت أم الربيعين رهينة المحبسين ؟ ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد (10) مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العراق ، تموز ، 2014 ، ص 42.

33.Carmen Cristin Civliy , The international coalition to Counter ISIS/ Daesh (The Islamic State) ,Briefing European Parliament ,17 march , 2015,p3.

34. مصطفى علوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 95.

35. ينظر إلى : التحالف الدولي .. من هم وما دوافعهم ؟ على الرابط الالكتروني الأتي :

http://gulfstudies.info/ar/reports

36. Kathleen J.Mcinnis , Coalition contribution to Countering The Islamic State .Congressional ,Research Service , U.S., August 4 ,2015 ,P.1

37. المصدر نفسه .

38. فكرت نامق عبد الفتاح وكرار أنور ناصر ، التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (34) جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ، 2014 ص 3.

39. فارس أبي صعب ، التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (389) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011 ، ص 100 ومابعدها .

40 . جيوبوليتيك الشرق الأوسط الجديد ، على الرابط الالكتروني الأتي :

http://www.mostakbaliat.com/archives/1171

41. http://thinktankmonitor.org/weekly-report/weekly-report-arabic/

42. المصدر نفسه .

43. فكرت نامق العاني و كرار أنور ناصر ، مصدر سبق ذكره ، ص 31.

44. ينظر إلى : http://arabic.iraq.usembassy.gov/aboutus/american-iraqi.html

45. بول سالم ، تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، نيسان ، 2010 ، على الرابط الالكتروني الأتي : http://carnegie-mec.org/publications/?fa=40614

46. فريق الأزمات العربي ، المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية ، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد (2) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الأردن ، 2013، ص ص 3-7. وينظر أيضا : عمرو محمد إبراهيم ، روسيا ومحاولة استعادة منصبها في القطبين " مجد الاتحاد السوفيتي" ، على الرابط الالكتروني الأتي :

http://democraticac.de/?p=28270

47. بول سالم ، مصدر سبق ذكره .

48 . نقلا عن : محمد زين العابدين و احمد مرسي ، العلاقات الخليجية – الروسية ، مركز بيروت لدراسة الشرق الأوسط ، 2015 ، وعلى الرباط الالكتروني الأتي : http://www.beirutme.com/?p=15824

49. ينظر إلى : هنري كيسنجر ، النظام العالمي : أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ ، ط 1 ، ترجمة : اشرف راضي ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2015 ، ص 118.

50 . جميل مطر ، تطويع الخصم : الضغوط الغربية على روسيا ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (323) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 45.

51. حدود الفاعلية : خيارات تركيا بعد الانخراط العسكري الروسي في سوريا ، التقديرات الإقليمية ، العدد (37) ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، أكتوبر ، 2015.